العدد 6 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2024
No. 6 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

# الأزمات الاقتصادية العالمية بين عامي ( 1929- 2008 ) بين الرأسمالية والعولمة ـ دراسة تاريخية

أ.م.د. أنور فاضل علي صبي الخالدي
لجنة الترقيات العلمية الفرعية في النجف – وزارة التربية
abo.alanwer@gmail.com

**ملخص**

تعددت الأزمات المالية والاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وأثرت هذه الأزمات المتعاقبة تأثيراً واضحاً على مجريات النشاط الاقتصادي والأمن الغذائي في دول العالم كافة سواء المتقدمة والنامية. وعلى قاعدة الاقتصاد عمود السياسية ومحورها الرئيسي، أذا دائما ما يتحكم رأس المال بالتوجهات السياسية للدول. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأزمات المالية الكبرى في القرن العشرين وتأثيراتها، بداية من أكبرها أزمة عالمية الكساد الكبير" Great Depression" حتى أزمة الرهون العقارية الأمريكية في 2008 ، وقد أصبحت الأزمات الاقتصادية أمراً متكرراً من نهاية الحرب العالمي الأولى (1914- 1918)، قياساً إلى ما كانت عليه قبل بداية الحرب العالمية الأولى والتطور التكنولوجي . ويمكن القول، ساعد انتشار وسائل الاتصالات الحديثة، واتساع مفاهيم التحرر المالي، والعولمة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أن يمتد تأثير الأزمات المالية العالمية على أغلب الدول حتى لو انطلقت من دولة معينة ، إذا أصبحت أسهل في سرعة الانتقال من قطاع اقتصادي إلى قطاعات أخرى .وهكذا، يجب فهم أسباب الأزمات الاقتصادية وتجنبها وخاصة نحن نعيش اليوم في عصر تنامي وزيادة أهمية العلاقات الدولية بأنواعها ومستوياتها المختلفة، اقتصادية، سياسية واجتماعية وقد ساعد ذلك تطور وسائل الاتصال والمواصلات وتزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان والشعوب تحت مظلة ما يعرف بالعولمة، حيث الامن الغذائي العالمي مترابط ومتشابك بعضه بالبعض الأخر، وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدول والمناطق تعرف أهمية كبيرة مما يجري في العالم من تسارع وتجدد في الأحداث باستمرار .وفي السياق نفسه، ستقودنا دراسة الأزمات السابقة واستقرائها بتمعن إلى إدراك واستيعاب مسلمة أساسية فحواها: أن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم كان يتجه بصفة أصيلة نحو تطويره وتوسيع مجالات ونطاق التبادل التجاري الدولي، حتى أنه يمكن التأكيد على استنتاج جوهري أن التاريخ يجب ان يدرس بعيون الحاضر التجنب المشكلات الاقتصادية وتفادي تأثيراتها قدر الإمكان .

**كلمات مفتاحية** : ازمة ، اقتصاد ، العالم

# The Global Economic Crises Between The Years (1929-2008) Between Capitalism And Globalization - A Historical Study

Assist. Prof. Dr. Anwer F Sabi
Email:- abo.alanwer@gmail.com

**Summery:**

There have been many financial and economic crises that the global economy has suffered from during the last two recent decades. These consecutive crises had a clear worldwide impact on the current economic activity and food safety. Undoubtedly, politics plays the essential and main role of the economy, where the

money principle always controls the political orientations of world countries. This research aims to illustrate the major financial crises of the twentieth century and their effects, starting with one of the biggest global crises, the “Great Depression” that lasted until the US mortgage crisis era in 2008. The economic crises have become a frequent occurrence since the end of the First World War (1914-1918), compared to how it was before the start of World War I and technological development at that time. It can be said that the spread of modern means of communication, the expansion of the concepts of financial liberalization, and globalization in all areas of economic, social and political life helped extend the impact of global financial crises to most countries. Thus, the causes of economic crises must be understood and avoided, especially that we live today in an era of growing and increasing the importance of international relations of various economic, political levels, economic, political and social. In which it assisted in the development of communication and transportation as well as the increasing interdependence between countries.food safety has become a global interconnection which is associated with trade openness and sustainable global development. Therefore the economic relations between countries and regions have become known to be the most important aspect due to the acceleration and events in the world constantly.In the same context, a careful study and extrapolation of previous crises will lead us to realize and comprehend a basic content that states the following: The natural course of the world’s economic history was originally directed towards its development and expansion of trade International exchange , so that it can be emphasized that history should be studied through the eyes of the present in order to avoid economic problems and avoid their effects as much as possible.

**Keywords:** crisis, economy, world

**أولا. تقديم البحث :**

يعد الاقتصاد محور العلاقات الدولية وأساسها، وشهدت العلاقات الاقْتِصَادية بين الدول أزمات مالية عديدة أبرزها ثلاث أزمات حادة في القرن العشرين . وهذه الأزمات هي : الكساد الكبير في عام 1936، انهيار اتفاقية بريتون وودز في الأعوام 1973-1974، وأزمة الديون العقارية الأمريكية 2008 .

ارتكز الاقتصاد في تطوره على أربعة عناصر : العلم- التكنولوجيا- الإنتاج الغزير- الأسواق . ولمَّا كانت العلاقة التي تربط بين هذه العناصر الأربعة هي عبارة عن حركة دورية تقتضي الاستمرار والتعاقب، فإنَّ أي اختلال في الدورة يعرّض العملية برمتها إلى الأزمة، ويهدد بتفجّيرها؛ وبالتالي ينذر بأزمة اقتصادية عالمية يفرضها الاختلال في أحد عناصر ديمومة النمو الاقْتِصَاديُّ ؛ وبالتي يهدد الأمن الغذائي وسلاسل التوريد التجارية التي تربط دول العالم بعضها بالبعض الآخر.

**إشكالية،** يدور هذا البحث حول إشكاليةٍ مركزيةٍ، مفادها ان الأزمات المالية الاقْتِصَادية العالمية يسببها ضغط الرأسمالية – رأسمال الشركات والمصارف وكبار التجار- القائم على المراكمة الربحية، مما يدفع

إلى استغلال الشركات الصغيرة وفرض فوائد كبيرة على قروض ويترافق مع سوء التخطيط الاقْتِصَاديُّ مع تباطؤ النمو الاقْتِصَاديُّ .

**الأهمية،** مع تزايد الهيمنة الرأسماليات العالمية المحكومة لمشروع ربحي مغلف بيافطة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية العالمية كمصطلح تبريريَّ ، أصبح من الأهمية بمكان فهم تطور الأزمات الاقتصادية وكيفية حصولها وأسرع طريقة لتجنب تأثيراتها .
وعليه، لا يمكن فهم الأزمات الاقْتِصَادية دون فهم الترابط بين الرأسماليات الكبرى والاقتصاد العالمي والتي اتضحت أكثر منذ دخول الاقتصادات العالمية أزمتها العميقة في عصر العولمة التي شهدت انكشافاً إنتاجها في مطلع القرن الواحد العشرين مع أزمة كورونا (كوفيد -19) التي كشفت هشاشة الاقتصاد العالمي والتنسيق الدولي في مواجهة الأزمات.

**الأهداف، تركز أهداف البحث على ما يأتي :**

1- فهم عميق السبب الأزمات الاقْتِصَادية وتأثيراتها والتعامل معها .
2- دور الاحتكار والشركات الاستعمارية في صنع تلك الأزمات وكيفية تجنب الوقع بها .
3- أهمية المحافظة على الاقتصاد المحلية للدولة النامية بنوع من الاستقلالية وعدم ربطها مع اقتصادا الدول الكبرى .

**الفرضيات** : أبرز الفرضيات التي يطرحها هذا البحث ثلاثٌ أساسية :

**الأولى** ، ان الأزمات الاقْتِصَادية تأتي بسبب التخطيط غير المنظم للدولة .

**الثانية،** لما كان الرأسمال ( رأسمال الشركات والمصارف وكبار التجار) رأسمالاً تراكمياً. إنتاجهُتثمارياً قائماً على النهب والاحتكار والاستغلال للقوى المنتجة في الدول فقد تحدث الأزمات الاقْتِصَادية بسبب عدم قدرة الأفراد من سداد الديون العالية والفوائد المتراكمة .

**الثالثة** ، وقد تحدث الأزمة بسبب أزمة عملة وانهيار سعر صرفها مما ينتج عنه ارتباك في اقتصاد الدولة وتحدث حالة من عدم اليقين في اقتصادها .

**منهج الدراسة،** تعتمد هذه الدراسة على المنهج البيني، وهو منهج يقوم على التشبيك بين عدة مناهج تجمع بين عدة مقارباتٍ لمعالجة الظاهرة المدروسة من زواية علوم التاريخ الاقْتِصَاديُّ والاجتماعي والسياسيّ، والجغرافية الاقْتِصَادية والاجتماعية والفلسفة، والسوسيولوجيا، وعلم السياسة.

**ثانيا. الأزمات الاقْتِصَادية ومتغيراتها :**

**توجد أنواع عديدة من الأزمات الاقْتِصَادية وحتى بعد حدوثها قد تتكرر مرات عدة وفي دول مختلفة وأبرزها :**

**أ. الأزمات المالية**

**1.الأزمات المصرفية** "Banking Crisis" : تظهر هذه الأزمات عندما يواجه البنك زيادة في عمليات السحب الفوري وبكميات كبيرة يقابله ان البنك استثمر أموال المودعين في مشاريع تجارية وقروض قصيرة وطويلة الأمد ويعتمد على أموال التسديد في دفع استحقاقات المودعين وعند حدوث حالة ارتباك في الحالة

السياسية و الاجتماعية والاقتصادية يرغب المودعين بالحصول على مدخراتهم بأموالهم ويعجز المقترضين على الإيفاء بالسداد فتكون بداية الأزمة [1].

ومن الأهمية بمكان القول، يعتمد النَّظّامُ المصرفي الرأسمالي على نظام الفائدة، إذا يستخدم الديون من أجل الشراء والبيع وحتى وساطة، ومع ارتفاع مقدار الفائدة على الودائع تتزايد معدل الإرباح على القروض الممنوحة للشركات وللأفراد والرابح الأكبر البنوك والوسطاء الماليين والعبء يقع غالباً على المقترضين لأنهم يأخذون القروض من أجل الاستهلاك وبعضهم من أجل الإنتاج[2] .

**2.أزمة العملة (سعر الصرف) "Currency Crisis"** : وهي في حالة وجود ارتفاع كبير في أسعار صرف العملة المحلية مقابل أسعار العملات الأجنبية، ويكون سببها الرئيس عمليات المضاربة من أجل تخفيض قيمة العملة للدولة مقابل العملات الأخرى، إذا يدفع الانخفاض في سعر العملة المحلية إلى قيام السلطات النقدية بسحب كميات كبيرة من احتياطياتها الدولية أو من خلال رفع أسعار الفائدة المحلية، وذلك من حتى يتم المحافظة على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

**3. الديون الخارجية :** وتظهر بسبب عجز الدول عن تسديد ديونها الخارجية من فائدة مع عدم مقدرتها على إعادة جدولة تلك الديون في الوقت المحدد؛ وبالتالي تفقد القدرة على السداد في المواعيد المحددة.

**4.أزمات المدفوعات:** وتظهر عندما يوجد انخفاض وخسائر في احتياطات، بسبب الارتفاع الكبير في الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مقابل انخفاض في الطلب الأجنبي على الصادرات تلك الدولة .

**5. أزمة سوق الأوراق النقدية"- المالية- (انهيار البورصات)" :** وتعد هذه الأوراق المالية المسببة في خلق إضرار أكبر من الإضرار التي نتجت عن قيام مصارف الاستثمار برزم القروض وبيعها إلى إطراف أخرى: والانهيار فيها عبارة عن مجموعة من الأحداث والتي تشمل :

أ . حدوث انخفاض في أسعار الأسهم المتداولة بشكل مفاجئ وغير محسوب .

ب-انهيار البورصة مما يؤدي إلى خلق حالة من الخوف عند المتعاملين .

ج. يخسر المتعاملين في الأسهم أغلب أموالهم المستمرة [3] .

ونجد أن مؤشر أسعار الأسهم قابل للانهيار **بشكل أكبر :** حين يضارب عدد متزايد من الأشخاص بأموال مقترضة .

**6. أزمات الأوبئة** : وهي قد تحدث بسبب انتشار وباء مثل الطاعون في العصور الوسطى، وقد وتستنفذ موارد الدولة وتجدد حدوثها في القرن الواحد العشرين بأزمة كورونا ( كوفيد -19)، بأزمة عالمة سبب خسائر في الاقتصادات العالمية وشلل في اغلب القطاعات الاقْتِصَادية [4].

---

**[1] محمد، شومان ، الأزمات وأنواعها، صحيفة الجزيرة، السعودية ، العدد 10325، 9 شوال 1421 ، الموقع -www.al Jazirah.com .**

[2] البكري، جواد كاظم عبد نصيف ، الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، 2008 ، ص5-9 .

[3]عادل، عبد الله ، إدارة الأزمات كأحد الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة والمفاهيم والمناهج، مجلة المستقبل التربية العربية، المجلد9، العدد 30، 2003 ، صص12 .

[4]الخالدي، أنور فاضل صبي ، كورونا( كوفيد-19) للتداعيات الاقتصادية وعلاقاتها الدولية الاقتصاد- الأزمات- الجيوبولتيك، دار النهضة العربية، 2020، صص97 ؛

Jeanne ,L, Bourdin, S, Nadou,F, Noiret, G(2022 ), Economic globalization and the Covid -19 pandemic: global spread and inequalities GeoJournal,,P 1-9 .

**ثالثاً: أزمة الكساد الكبير بين الودائع والانهيار :**

بدأت حدوثها في الولايات المتحدة بعد انهيار في سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة في "وول ستريت" نيويورك 29 أكتوبر ( تشرين الأول) 1929، ويطلق عليه "الثلاثاء الأسود"، عندما طرحت ثلاث عشر مليون سهم للبيع في البورصة، وفي المقابل لم تجد مشترين، إذا وجد آلاف المساهمين" STOCKHOLDER" أنهم فقدوا أموالهم، إذا فقد مؤشر داون جونز 89% من قيمته ومع تزايدها امتد تأثيرها سريعا داخل الولايات المتحدة، حتى ان العديد من البنوك والمعامل الكبيرة صرحت الكثير أنها غير قادرة على الاستمرار ، مما أدى إلى تزايد العاطلين عن العمل وشكل ضغط جديد يضاف إلى تلك الأزمة .

و على قاعدة المصالح، نجد أن الولايات المتحدة قد سحبت الودائع الأمريكية الموجودة في البنوك العالمية وخاصة الموجودة في أوروبا حتى تقوم بتوفير سيولة نقدية محلية من أجل تحريك الأسواق ، وهو مما أدى لمعالجة الأزمة داخلياً في الولايات المتحدة . ولكن على الجانب الآخر نقل الأزمة إلى الدول الأوروبية الرأسمالية وعلى رأسها انكلترا وألمانيا وفرنسا، إذا توقفت خمسة وعشرون بلد عن إيفاء سداد قروضها الخارجية، وكذلك قامت بإعداد برامج للنهوض وإنقاذ اقتصادها ، وتخلصت بعض الدول من تلك الأزمة أسرع من غيرها حسب الخطة التي نفذتها كل دولة. وامتد تأثيرها على اغلب الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، إذا انخفضت التجارة الدولية ما بين النصف والثلثين، وكذلك شهدت انخفاض في متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح.

ومن الجدير بالإشارة، تؤثر الأزمات الكبرى في المدن الصناعية بشكل أكبر من غيرها وذلك للتلازم بين الاقتصاد والصناعة من جانب، وحجم التجارة المتأثرة بإعداد العمال من جانب أخر ، ولكن أزمة الكساد الكبير امتد تأثيرها للقطاع الزراعي بنقس حجم تأثيرها على الصناعي وتأثر الريف كتأثر المدينة، إذ شهدت أسعار المحاصيل الزراعية هبوط بحوالي 60% من قيمتها. إذا نجد انخفاض التجارة العالمية بشكل كبير بما يقارب نصف حجمها، وكانت الأكثر تضررا المواد الخام الداخلة بالصناعات نتيجة لنقص الطلب . قد مر الكساد الكبير بعدة أزمات ثم بدأ التعافي في أبريل(نيُسان) 1930، واتخذت الولايات المتحدة خطوات التخلص من حالة الانكماش الاقْتِصَاديُّ تمثلتّ بفرض تعريفات جمركية على أكثر من ثلاثون ألف صنف مستورد مما دفع بعض البلدان للرد بتعريفات مضادة ، مما أدى إلى تفاقم الأزمة مع زيادة الانهيار الصراعات التجارية بين الدول ، ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق المشترين بما يقارب من 10% وإضافة "قصعة الغبار" موسم الجفاف الشديد الذي أثر على الأراضي الزراعية، وإحجام الناس عن الاقتراض بالرغم من انخفاض معدل الفائدة وتوفير الائتمان، واصل الانهيار الاقْتِصَاديُّ دورته ليتراجع مؤشر "داو جون" خلال منتصف عام 1932، إلى تقريبا 90% من قيمته، وعلى الرغم من تراجع الأسعار إلا أن الرواتب لم تتغير مما أثر على القوى الشرائية، وواصلت الأزمة تفاقمها عندما بلغت قواتها فى مارس(آذار)1933 [1].

وهكذا، قد ظهر التحول من الانكماش إلى الانتعاش الاقْتِصَاديُّ في الولايات المتحدة مع سياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي "فرانلكين روزفلت" التي تعتمد على وضع حلولا تعتمد على برنامج اقتصادي يقوم على إعادة فتح البنوك وإصدار قوانين تمنع المصارف من التعامل بالأسهم والسندات. لما كان الهدف

---

[1] البكري، جواد كاظم عبد نصيف، المرجع السابق ، صص11-12 ؛

(3BRICONGNE, Jean-Charles, FOURNIER, Jean-Marc, LAPÈGUE, Vincent, et al. De la crise financière à la crise économique. L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés. Économie et statistique, 2010, vol. 438, no 1, p. 47-77.

الأعلى للشركات الاستثمارية يقوم على جني الإرباح، فإنها الأزمة الاقتصادية أطلقت العنان للعديد من التأثيرات ومنها : وصول للنازيين للحكم في برلين، مع سقوط جمهورية "فايمار" – قامت بين عامي 1919- 1933، إثر فشلها في إيجاد الحلول لمعالجة تأثير الأزمة الاقتصادية في ألمانيا، خاصة مع تسبب تلك الأزمة بارتفاع معدل البطالة وزيادة كبير في الأسعار. ومع اعتماد **الرأسماليات الغربية عدم التدخل بالنشاطات الاقتصادية، بدافع توفير الوسائل والآليات الكفيلة بتطوير الرأسمالية نفسها عن طريق الاستثمار** والمراكمة **قبل كل شيء، عانت شعوبها اجتماعيا واقتصاديا كثيرا مما أدى إلى غضب شعبي تتطور في ما بعد إلى بروز العديد من المؤسسات،** كرعاية العاطلين عن العمل ، وإصدار القانونيين التي تنظم التعامل بالأسهم والسندات، كذلك إصدار مراسيم خاصة بالإصلاح الصناعي، وقانون خاص بالإقطاع الزراعي يهدف إلى تحقيق الاستقرار زراعي طويل الأمد، وكذلك، وضعت أقطاعات عديدة تحت وصاية الحكومة كالفحم والنفط والغاز في فرنسا وبريطانيا [1].

وهكذا، أسهمت في حدوث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية كوصول الأنظمة الدكتاتورية للحكم في بعض الدول الأوروبية، وعلى المستوى التجاري إتباع سياسية الحذر والإغلاق اتجاه التجارة العالمية ومحاولة بعض الدول الاعتماد على الاكتفاء الذاتي مثل كالنظام الفاشي في إيطاليا. وأسهمت في تصاعد التوترات العالمية مع زيادة التسلح وخرق المعاهدات الدولية ، وجعلت النظام الشيوعي يتماسك أكثر خاصة مع صموده بوجه الأزمة الاقتصادية على الرغم من المشكلات الداخلية التي كان يعاني منها مما أدت إلى بروز النَّظّامٌ الشيوعي كقطب عالمي مؤثر في الساحة الدولية .

**رابعاً. اضطراب الإمدادات وأزمة الطاقة والسيطرة الأمريكية من الحرب العالمية إلى اتفاقية**

بعد أن انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة كقطب عالمي فاعلٍ عالمياٍ كأقّوى المنتصرون، رافقها نمو اقتصادي غير مسبوق إذ بلغ أكثر من ثلاثمائة بالمائة، مما جعلها اقوة الدول العظمى الحديثة حتى امتد نفوذها في كافة إنحاء العالم وللمحافظة على هذا التوق اعتمدت على :

أ-السيطرة على مصادر الطاقة – النفط والغاز- والفحم- وإمداداتها ، المصدر الأساسي للصناعات الدولية، أي أنها فرضت قيادتها على النَّظّامٌ الرأسمالي المشكّل حديثا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عن طريق التحكم بمصادر الطاقة النفط ، وأوجدت لذلك نظام أسعار ووحدات سعريه، تطوّرت مع تطور السوق وصولا إلى ربط النفط الخام بالدولار الأمريكي.

ب- جعلت من أوروبا في حلف دائم معها عن طريق تسويق فكر ان أوروبا معرضة للخطر السوفيتي وأنها دون الولايات المتحدة سوف تخسر صراعها .

ج- جعل الدولار العملة العالمية المسيطرة على عمليات التبادل التجاري، خاصة من انهيار اتفاقية "بريتون وودز" بين عامي **1973-1974**، وما رافقها من تعرض أكبر بورصات العالم هزات عنيفة وانهيارات كبورصة لندن، الأمر الذي ضاعفت من آثاره صدمة ارتفاع أسعار النفط، في أعقاب منع العرب تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر المجيدة.

وهكذا نجد ان للأزمات السلبية جوانب مفيدة لانها تعتبر جرس إنذار اقتصادية واجتماعية وتساهم في تغيرات ايجابية ، انهارت سوق الأوراق المالية ، ليسجل واحدة من أسوأ حالة الركود الاقْتِصَاديُّ بسبب أزمة النفط عام 1973، وكان ذلك سابع أسوأ هبوط في المؤشر "داو جونز"، كما تأثرات مؤشرات الأسهم

[1] بول، كرومان ، أنهوا هذا الكساد الآن ، ترجمة: أميرة إمبابي ، الطبعة الأولى 2015 ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، صص 44 ، النسخة الإلكترونية .

للدول الصناعية الدول السبعة وفقدت 43%من قيمتها الحقيقية، تحت ضغط هذه الأزمة، ويمكن القول ان من أهم تداعيات تلك الأزمة انخفاض أسعار أكثر العقارات في بريطانيا وبلدانٍ أخرى، كما أن عشرات البنوك الأوروبية والأميركية الصغيرة وجدت نفسها مهددة بالإفلاس والإغلاق بين عامي (1974 – 1985)، إلا إن مغريات الربح في الصناعات العسكرية بسبب التوترات الجيوسياسية في مناطق التوترات العسكرية جعلت اللوبي الكولونيالي يدفع أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في الولايات المتحدة وشركاتهم للاستمرار في الاستثمار في الصناعات العسكرية على الرغم من الأزمة الاقتصادية [1].

**خامساً. أزمة الرهن العقاري في عام 2008 :**

إن وجود الولايات المتحدة على رأس اكبر الاقتصاديات العالمية قد ترتب عليه التزامات، وأعباء تحملتها الولايات المتحدة حفاظاً على اقتصادات هذه الدول بها، غير أنها لم تكون قادرة على السيطرة بشكل كامل على التحولات الناجمة عن اقتصاد الرقمنة في مجال الإنترنت وارتفاع الإنتاجية في قطاعات اقتصادية بوتيرة معينة، و ارتفاع في الأسعار الأسواق بوتائر أسرع، جعلت الشركات الكبرى توجه أموالها نحو المشاريع التكنولوجية، والمعلوماتية ، وتكنولوجيا الاتصالات، خاصة مع زيادة الطلب والحاجة لتسريع عمليات البيع والشراء، في ظل منافسة شركات استثمار الأموال في برامج التطبيقات.

ومن الأهمية بمكان القول، أن بيع البضائع عبر شركة الويب أسهل، وتتم العمليات في المكاتب والمصانع من خلال تطبيقات، ترافق معها سرعة انجاز المعاملات في المكاتب والمصانع، ففي عام 1997، كان عدد العاطلين عن العمل يبلغ نحو أكثر من 4%[2]، ومع هذا التقدم الملموس في التكنولوجيا منذ السبعينات، لقد عاش العالم، نشوة اقتصادية، ولكن لم تستمر، إذا أخذت أركان الاقتصاد الجديد تنهار بنحو متسارع، بسبب الاعتماد على توقعات غير منطقية ووعود غير دقيقة ، فمؤشر "النيماكس"(Nemex)، - المؤشر الخاص بأسهم الشركات الناشئة للتكنولوجيا المتقدمة- تراجع، خلال عام واحد بما يقارب 1652 نقطة ليصبح 8559؛ وهو تراجع كبير، وهبط مؤشر البورصة في الولايات المتحدة المختص بالتكنولوجيا من 5049 إلى 1650. وأسهم شركة "إنفينيوون " أيضاً، فقد ما يقارب ثلاثة أرباع قيمته خلال سنتين . ويمكن تقسيم مراحل الأزمة كالأتي :

أ – القروض والفوائد العالية

هكذا، نجد ان الانهيار أمر واجب الحدوث، فالمستثمرون كانوا في حقبة الاقتصاد الاحتكاري، متجاهلين كل المقاييس والمعايير، وكان الجشع هو محركهم الأهم ودافعهم في تعاملاتهم المالية، مما تسبب في جعل قيمة أسهم الشركات المهمة ترتفع بشكل كبير يفوق حياناً، بكثير، معدلات نمو إجمالي الناتج القومي للدولة، وكان الجشع قد سيطر على قطاعات المجتمع الاقتصادية ، مما أدى إلى اقتراض المضاربون الكثير من الأموال رغبة في الحصول على مزيد من المكاسب، حيث اقترض الناس أموال عن طريق المستثمرين الأمريكيين ما يقارب قيمة المبالغ المالية التي اقترضوها قبل اندلاع أزمة الكساد العظيم، كذلك حدث في ألمانيا أيضا، استخدم عدد كبير من المضاربين وعملاء المصارف محافظتهم المالية للحصول على

---

[1] خزعل، موفق ، أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية، جامعة بغداد، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية والمالية، العدد 23،العراق،2010، ص12-17 .

[2]شيفر ،أولريش ، انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة : عدنان عباس علي عالم المعرفة ، 2010، صص107-108 .

الكثير، خاصة إن تلك القروض دون ضمانات بالرغم من ارتفاع أسعار فائدتها إلى ما يقرب من 14% ولكن الطلب عليه كآن في تصاعد، بسبب عدم وجود ضمانات معينة لاسترجاعه [1] .

**ب-المصارف والسيولة الكبيرة**

بدأت الأزمة التي تعرضت لها المصارف وهي أكبر أزمة منذ الكساد الكبير، في الثاني عشر من يونيو(حزيران) عام 2007، بسبب موضوع نشر في صحيفة (wall street Journal) مفاده قيام صندوق من صناديق المخاطرة المملوك إلى رجل الأعمال الأمريكي بير ستيرنز" Bear Stearn " أصبح في وضح خطر، وقبل الخبر كان مصرف الاستثمار "بير ستيرنز" يحظى بثقة الجميع وهذا المصرف قد حتل المرتبة الخامسة في قائمة أكبر مؤسسات الاستثمار المالي. ومع التطورات المتلاحقة كان الاعتقاد السائد أنها مجرد أزمة صغيرة ما كان أي اقتصادي يتوقع بأن الأزمة سوف تتطور في ما بعد وأنها ستشهد أزمة عظمية وفي بادئ الأمر قفزت للعقارات وبعدها تحَّولت للتمويل وبعدها إلى المصارف، وفي النهاية إلى مجمل الاقتصاد الأمريكي أولا، والاقتصاد الأوروبي[2]. واجتاحت الأزمة أوروبا في الثلاثين من يوليو( تموز) عام 2007، ففي هذا اليوم أنهار المصرف الألماني (IKB)، وبعد أسبوع ونصف الأسبوع، يوم الخميس تحديدا المصادف في التاسع من أغسطس 2007، حدث أمر أخر كان له تأثير كبير في تسريع الأزمة [3]، ففي السوق النقدية ( money market) إذا حجمت البنوك عن إمداد المصارف الأخرى بالقروض التي تحتاجها، مما أدى إلى صعود معدل الفائدة الخاص بالقروض النقدية القصيرة حيث شهد ارتفاعا كبيرا، جعل المصرف المركزي الأوروبي، ينفذ خطة إغاثة، بضخ في السوق 95 مليار يورو من أجل إعطاء البنوك فرصة أكبر للحصول على قروض قصيرة المدى، واستمر المصرف المركزي الأوروبي يقدم المساعدات للمصارف.

هذا، كما وقد أغرق المصرف الأمريكي( بنك الاحتياط الفيدرالي) والمصرف المركزي البريطاني والمصرف السويسري أسواق بلدانهم بمليارات الدولارات ، لكن هذه المصارف كانت غير قادرة على طمأنة البنوك التجاري خاصة وان رأس المال جبان، إذا أصبح عدم الثقة أساس التعامل بينها خلال تلك الإحداث تفاقمت المشكلات مع محاولة البنوك الربح السريع من خلال قيام شركات التأمين بأخذ الإقساط وعدم إمهال الدائنين وقت أضافي التسديد علي السندات من هؤلاء المستثمرين. فقام البنك الفيدرالي الأمريكي(بنك الاحتياط الفيدرالي) بخفض أسعار الفائدة في يناير(كانون الثاني) 2008. اما روسيا اعتمدت على سياسة غلق أبواب البورصة ، وقامت بضخ عشرات المليارات من الدولارات في سوق الأسهم، من أجل تهدئة الأوضاع وطمأنة المستثمرين وللحيلولة دون تحقق الانهيار التام.

وهكذا، أصبحت أسعار أسهم بعض الشركات التي أعلنت إفلاسها يساوي صفراً، وذلك بعد ان تحول المطلوب اقل بكثير من المعروض [4]. تعد أزمة الانهيار الكبير التي بدأت سنة 2008، بسبب أزمة

---

)[1]( Diana, Heriques, Billions Upon Billions –Fault Lines of Risk appear, as Market hero stumbles, New York Times, 27, septeber 1998 .

) [2](Rushe, Dominic, LTCM‘S Meriwether in Trouble Again the Sunday times. 25 may .2008.P22 .

[3] مجيد، ملاذ فائق ، أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها ، مجلة جامعة بغداد، كلية العلوم لاقتصادية الجامعة، 1998، العدد 37، صص145-155 .

[4]لطفي، علي ، "الأزمة المالية العالمية ."مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ." المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 4-5 نيسان، ،2009، صص23- 25 .

للرهن العقاري، أزمة مالية عالمية ثم اقتصادية دولية و كانت الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير و أثرت على اقتصاديات مختلف دول العالم و من بينها الدول الأوروبية ، هذه الأخيرة التي لم تتعافى من آثارها [7] .

يمكن القول، أن الرأسمالية بسياساتها التي تعتمد على جني الإرباح من معاملاتها العالية دون التفكير في المجتمع تعرضت إلى هزة عنيفة خلال هذه الأزمة .

**سادسا. أزمات نهاية القرن العشرين :**

يعد القرن الحادي والعشرون قرن مضطربا اقتصاديا، إذا شهد العديد من الأزمات ، إذا تلازمت المشكلات الاقْتِصَادية مع الظروف السياسيّة في الكثير من أزماته، حتى في الثمانينيات والتسعينيات من نهاية القرن الحادي والعشرون شهد الكثير من الهزات الاقتصادية، في الكثير من دول العالم الثالث في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية ، إلا أن أغلبها تم احتواؤه، رغم ما سببه من خسائر. وعشية اكتمال الألفية، وخلال المدة بين عامي 1998 و2002، ظهرت في العالم أزمات اقتصادية متعددة في العديد من الدول ، في روسيا التي أفلست حكومتها، ثم البرازيل التي فقدت عملتها 35% من قيمتها، وكذلك الأزمة الأرجنتينية التي بدأت منذ عام 1998، حتى عام 2000، وما صاحبها من ذعر مالي أدى إلى تدهور عملتها، ثم أزمة اقتصادية عالمية مع ركود مصحوب بقلق اقتصادي وتجاري، ضاعفت من آثاره فقاعة الإنترنت، الناتجة عن تزايد المضاربات على شركات الإنترنت حديثة النشأة، كما العديد من الفضائح المحاسبية في بعض الشركات الأميركية، بالإضافة ما حدث في 11 سبتمبر( أيلول) 2001، حيث نجد ان بورصة سان باولو عاصمة البرازيل الاقْتِصَادية انهارت بعد انهيار عملتها الوطنية وارتفاع الدين من 60 مليار دولار في عام 1994، إلى 350 مليار دولار 1998، ومن أجل حل الأزمة عقد اجتماعاً في مقر الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بين وزير مالية البرازيل بيدرو مالان " Pedro malan" مع دائني البرازيل وكان ضمن المدعوين إلى هذا الاجتماع جورج سوروس المضارب العالمي وممثلون عن المجلس المصرفي وهو ناد يمثل (750) مؤسسة مالية مقرضة، وممثلون عن بنك "جولدمان ساخ" ، ووفد من مجموعة سيتي التي إدارات المفاوضات من أجل جدولة الدين الخارجي[1]. حتى الدول الأكثر تطور معرضة للأزمات الاقتصادية على الرغم من إمكانيتها الاقْتِصَادية وحجم تبادلها التجاري وميزانيتها الضخمة لسببين : الأول، لارتباطها بالدولار وهشاشة عملتها إمام قوة الدولار العالمية والثاني، بسبب هيمنة الشركات الرأسمالية .

وهكذا، بالرغم من أن الدول العالم لجأت منذ استقلالها، للنهوض بالاقتصاد بالاعتماد على مواردها الذاتية وثرواتها المتوفرة ورغم خطواتها المشجعة في بدايتها، ولكن منذ السبعينات أصبحت هذه الدول تواجه مشكلات الاستغلال الاقتصادي من قبل الشركات العالمية الكبرى ، لسببين: الأول، إن معظم حكوماتها قد وصلت إلى السلطة بطريقة غير شرعية وبما أنها تفتقر للتأييد الشرعي الداخلي تلجأ للتحالف مع إحدى الدول الكبرى الداعمة لها، وعلى سبيل الإيضاح نذكر أن بعض الأنظمة الحاكمة في الدول النامية تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتدعم حكمها ضد الإرادات الشعبية المحلية[2]، التي هي بدورها تتحالف مع الدول المعادية للسياسة الأمريكية - روسيا والصين مثلا- لدعمها للوصول إلى السلطة. ثانيا، ظهور أزمة الغذاء في بداية السبعينيات نتيجة تحول معظم الدول النامية إلى دول مستوردة للغذاء. وقد تم

---

[1] ديمتري ، أديب ، دكتاتورية رأس المال، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2002، صص187-188 .
[2] قوزي، محمد علي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 2002، صص57-59 .

إعادة الأذهان إلى "نظرية " توماس مالتسي"[1] حول عدم التوازن بين النمو السكاني وتوافر الموارد الغذائية[2] .

كذلك، فإن مفاهيم التنمية نفسها قد عرفت اجتهادات متعددة واختلافات جوهرية، فمن سياسة التدخل الاقْتِصَاديُّ الحكومي، وإتباع سياسات إحلال الواردات والانكفاء على الداخل، وتقليل الاعتماد على الخارج والابتعاد عن التبعية للدول الاستعمارية.

تركزت مطالب دول العالم الثالث على ضرورة توجيه المساعدة إليها لدفع جهود التنمية فيها، لقد بدأت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة اقتصادية ضخمة إلى دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وسياسية الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه أوروبا جعلت العالم الثالث يعتقد أن له حقاً في مثل هذه المساعدات، وقد اعتمدت دول العالم الثالث في تبرير مطالبها بهذه المساعدات على مبررين : الأول، اقتصادي والثاني قانوني، أما المبرر السياسي فيتمثل في وجود فجوة كبيرة تفصل بين عالمين أحدهما غني والأخر فقير واتجاه هذه الفجوة نحو الاتساع يشكل خطراً على الأمن والسلام الدوليين. أما المبرر القانوني فهو أن أعلى منظمة دولية وهي الأمم المتحدة قد أوردت في ميثاقها أن رفع مستوى المعيشة هو أحد الأهداف التي يتعين على المنظمة أن تعمل على تحقيقه، وهو ما تحتاج إليه دول العالم النامية أكثر من غيرها[3] . وقد اعتمدت مناطق جنوب شرق آسيا سياسات اقتصادية مختلفة تماماً ، قائمة على تطوير الصناعات المحلية ورفع جودتها والمنافسة مع الدول الكبرى ومن ثم التصدير مع الاستمرار في إعطاء دور كبير للدولة في توجيه الاستثمارات، حيث استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة .

**سابعاً. الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات**

الأزمات الاقْتِصَادية مشكلات تهدد الاقتصادات العالمية بين الحين والأخر وتظهر بين حقبة وأخرى بسبب سوء التخطيط أو نتيجة للحروب المستمرة أو الصراعات التجارية الدولية وحتى بسبب الأوبئة وفي مجملها تأثر على كافة الأصعدة في الدول التي تتعرض للأزمات ، إذا أنها تعرقل استمرار النمو الاقْتِصَاديُّ وقد تدفع إلى مشكلات أكبر وتهدد الأمن الغذائي. ويحتاج تجنب تلك الأزمات تعاون دولي، خاصة في ظل عدم وجود سيطرة كاملة على الحدود مع تزايد الاتصال والأبواب المفتوحة بين الدول .

يلعب الاقتصاد الدور الرئيسي لبناء العلاقات الدولية، ولا يمكن لأي مجتمع دولي أن يحقق تقدماً دون التعاون الدولي، لهذا نجد أن العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس مبدأ المشاركة الذي هو الحجر الأساسي في مواجهة الأزمات الدولية. لذلك في بعض مراحلها اعتمدت السياسية الأمريكية على إستراتيجية توزيع المساعدات الاقتصادية الخارجية لتقوية حلفائها في مواجهة بعض الأزمات .على الرغم من الجوانب الضارة للأزمات، ولكنها على غاية من الأهمية لأنها تصوب بعض المشكلات التي تضر بالمجتمعات مثل تضخم الشركات واحتكارها الاقتصادات، لذلك، تساهم في إعادة ترتيب الأولويات، وإجراء مراجعة شاملة للخطط التنموية بعد أن تكشف أساب المشكلات ومكامن الخلل ، خاصة ان العالم يشهد تحولات جذرية في المصارف والاستثمارات. لذلك، نجد ان الأزمات الاقتصادية تقوم بمراجعة شاملة كشف الخلال والتغلب على القانون وتقلل الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي وفقاعة الاقتصاد المالي. وهذا يعني أن سياسة ردود الأفعال لا تكفي بدون تطوير موسّع للأنظمة والتشريعات. كما ان فشل المؤسسات الدولية بالتنبؤ بالأزمات

---

[1] مالتسي : وهي نظرية ظهرت في كتاب مقالة حول مبدأ السكان وتيرة التكاثر الديمغرافي (السكاني) هي أسرع من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك ، للمزيد ينظر : الخالدي، أنور فاضل صبي ، كورونا ، صص34 .

[2] سراج، عبد الله ، العولمة والأزمات الاقتصادِيَّة، نشر صندوق النقد العربي، ابو ظبي ، 2023، صص10-12 .

[3] قوزي، محمد علي ، المصدر السابق، ص 223 .

الاقْتِصَادية قد يتطلب إعادة النظر بالأنظمة والقوانين التي تسير عمل المؤسسات الاقْتِصَادية الدولية الكبرى، وكذلك إجراء مراجعة شاملة وجذرية للأسس التي قام عليها النَّظّامُ الرأسمالي الذي يدعو الى التحرر من كل القيود في ظل التباين بالإمكانيات بين الدول الرأسمالية والنامية .

**وتأتي أهم الاستنتاجات كالأتي :**

1- الابتعاد السيطرة الرأسمالية وسياسة الاحتكار وآليات الاستثمار العنيف القائم على الاستغلال غير أنساني .

2- تحَّولت سياسة الاحتكار وآليات العنيف، التي مارستها شركات الكبرى، إلى عبءٍ ثقيلٍ على الشركات الصغيرة والطبقة الوسطى والمعدمة .

3- ضرورة إيجاد معادلة تعتمد خلق نوع من التوازن بين ربط الاقتصاد الداخلي بالخارج عن طريق نوع من الاستقلال الاقْتِصَاديُّ المحلي .

**وتأتي أهم التوصيات :**

1- إيقاف ربط الاقتصاد بالسياسيّة وعدم فرض قيود تجارية من أجل تحقيق اغراض سياسة لأنها تنعكس في النهاية على النَّظّامُ الاقْتِصَاديُّ العالمي بشكل عام وعلى النَّظّامُ الاقْتِصَاديُّ بشكل خاص .
2- التعاون الدولي في مجال حل الأزمات الاقْتِصَادية لتجنب تأثيراتها العالمية وتحولها إلى أزمات شاملة .
3- تقديم المساعدات الضرورية للدول التي اقتصادها أكثر هشاشة وأمنها الغذائي معرض للانهيار .
4- إيجاد التوازن بين دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على الشركات الكبرى من الانهيار وضمان عدم تحول الأخيرة إلى الاحتكار وذلك يضمن أمرين : الأول، تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة الدعم للاقتصاد وقت الأزمات، ثانياً، عند حدوث انهيار في أسهم الشركات الكبرى لا تكون الأزمة شاملة كافه الاقتطاعات
5- ضرورة القضاء على مصارف الظل، التي تتفادى القيود والضوابط الحكومية، خاصة مع اعتمدها نقل القروض إلى شركات خفية .

وختاماً: من أجل ان نتلافى تكرار الأزمات، يجب رصد وقراءة الأزمات أسبابها العميقة وبوادرها بشكل مستقل من غير مركز دراسات عالمي، حتى يتم تجنبها ومعالجها أسبابها العميقة، لنستفيد من دروس الماضي في وضع خطط التنمية والنهوض بالمستقبل.

**المصادر والمراجع**
**أ-المراجع العربية**

- الخالدي، أنور فاضل ، العلاقات الأمريكية الصينية، من التنافس الاقْتِصَاديُّ إلى الصراع التنكولوجي( الاقتصاد- الايدولوجيا -الأزمات ، دار الوفاق للنشر والتوزيع، عمان .
- الخالدي، أنور فاضل ، كورونا( كوفيد-19) بين تداعيات اقتصادية وعلاقات دولية متغيرة الاقتصاد- الأزمات- الجيوبولتيك، دار النهضة العربية، 2020 .
- باشا ريهام ، : الكساد الكبير .. أكبر أزمة اقتصادية فى القرن العشرين أثر الحروب، اليوم السابع ، الثلاثاء، 29 أكتوبر 2019 10:51 .

- البكري، جواد كاظم عبد نصيف: الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسيّة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، 2008 .

- خزعل، موفق ، أزمة النَّظّامُ الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقْتِصَادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقْتِصَادية، العدد الثالث والعشرون،العراق،2010.
- شومان، محمد ، الأزمات وأنواعها، صحيفة الجزيرة، السعودية ، العدد 10325، 9 شوال 1421 ، الموقع . www.al- Jazirah.com .
- سراج، عبد الله ، العولمة والأزمات الاقتصادِيَّة، نشر صندوق النقد العربي، ابو ظبي ، 2023 .
- عادل ، عبد الله ، إدارة الأزمات كأحد الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة والمفاهيم والمناهج، مجلة المستقبل التربية العربية، المجلد9، العدد 30، 2003 .
- فائق مجيد ملاذ ، ، أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقْتِصَادية الجامعة، العدد 37.
- قوزي، محمد علي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 2002.
- لطفي، علي. "الأزمة المالية العالمية ."مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ."المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 4-5 نيسان، 2009.

أ- المترجمة للعربية
- بول، كرومان، أنهوا هذا الكساد الآن ، ترجمة: أميرة إمبابي ، الطبعة الأولى 2015 ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، ص 44 ، النسخة الإلكترونية؛ علي الكواري. الإصلاح الجذري هو المدخل لمقاربة إشكاليات التنمية. ورقة عمل قدمت في مؤتمر"التحولات الديموغرافية وسوق العمل ."الجمعية الاقْتِصَادية العُمانية، مسقط، 2012.

- ديمتري ، أديب ، دكتاتورية رأس المال، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2002 .
- شيفر، أولريش ، أنهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة : عدنان عباس علي عالم المعرفة ، 2010 .

## ج_Referenences

- BRICONGNE, Jean-Charles, FOURNIER, Jean-Marc, LAPÈGUE, Vincent, et al. De la crise financière à la crise économique. L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés. Économie et statistique, 2010, vol. 438, no 1.
- Heriques, Diana, Billions Upon Billions –Fault Lines of Risk appear, as Market hero stumbles, New York Times, 27, septeber 1998 .
- Jeanne ,L, Bourdin, S, Nadou,F, Noiret, G(2022 ), Economic globalization and the Covid -19 pandemic: global spread and inequalities GeoJournal, .
- Rushe, Dominic, LTCM'S Meriwether in Trouble Again the Sunday times. 25 may .2008.